الفصل الخامس

ازمة الحوار الاسلامي الغربي

(١) أزمة الرسوم

ومدى الحاجة الى حوار جاد

استقر الرأى فى العالم الإسلامى على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامى والغربى، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التى أنتجتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافى والسياسى القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التى تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامى كان جاداً فى مسألة الحوار ولايزال، ولكن أدت قضية الرسوم التى نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية فى الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً فى هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامى، والذى لاتزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً فى بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبى، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذى مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدسية المعتقد والدين، ومكانة الدين فى نفوس الشعوب الشرقية أيا كان هذا الدين، وهذا ما أكده بيان الڤاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثانى، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعنى أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآريتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس

الصحيفة كانت تنوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتدلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه فى الماضى، وبررت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى فى أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن فى هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التى أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفى هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت فى الجانب الأوروبى وتفاقمت وشملت وزيراً فى الحكومة الإيطالية يطالب البابا – كما فعل الباباوات فى العصور الوسطى – بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامى، رداً على ردود الأفعال فى العالم الإسلامى. والطريف أن الرئيس الأمريكى لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذى اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف فى وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر فى تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذى انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية فى صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون الإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

الهولوكوست، وهى تتألف من ثلاث تهم، وهى السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش فى الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها فى القانون الألمانى إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه فى حرية التعبير التى تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر فى موقعه الإلكترونى كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودى؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفه استغلال الشعب الألمانى. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطانى الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن فى النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية " Germar Rudolf" الذى سُلم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير فى أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما يمنع الإساءة فى قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة فى الشارع الإسلامى تلقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامى كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التى تتمتع فى كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

فى ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامى على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التى تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هى من القضايا التى تعكس أزمة فى الحوار سواء فى لغته أو فى المسرح الذى أعد له. فمن المقطوع به ان الحملات التى تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين فى بريطانيا أمام سفارة الدنمرك فى لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفى الدنمركى أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطانى الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطنى البريطانى لمؤيدى حزبه فى اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشذوذ الجنسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأُفرج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار

تحت عنوان تحسين صورة الإسلام فى الخارج أصبحت وهماً، ولابد من التخطيط بشكل علمى للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هى الطريقة التى تسوى بها أزمة الرسوم، فهى التى سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمى عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تنطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه فى القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامى والغربى والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدسات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل فى إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية فى هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامى، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

(٢) قضية الرسوم الهزلية:

حرية تعبير أم إساءة متعمدة للإسلام

استقر الرأى فى العالم الإسلامى على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامى والغربى، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التى أنتجتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافى والسياسى القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التى تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامى كان جاداً فى مسألة الحوار ولايزال، ولكن أدت قضية الرسوم التى نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية فى الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً فى هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامى، والذى لاتزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً فى بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبى، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذى مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدسية المعتقد والدين، ومكانة الدين فى نفوس الشعوب الشرقية أيا كان هذا الدين، وهذا ما أكده بيان الڤاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثانى، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعنى أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآريتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس

الصحيفة كانت تنوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتدلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه فى الماضى، وبررت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى فى أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن فى هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التى أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفى هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت فى الجانب الأوروبى وتفاقمت وشملت وزيراً فى الحكومة الإيطالية يطالب البابا – كما فعل الباباوات فى العصور الوسطى – بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامى، رداً على ردود الأفعال فى العالم الإسلامى. والطريف أن الرئيس الأمريكى لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذى اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف فى وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر فى تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذى انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية فى صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون الإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين فى بريطانيا أمام سفارة الدنمرك فى لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفى الدنمركى أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطانى الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطنى البريطانى لمؤيدى حزبه فى اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشذوذ الجنسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأفرج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار

الهولوكوست، وهى تتألف من ثلاث تهم، وهى السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش فى الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها فى القانون الألمانى إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه فى حرية التعبير التى تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر فى موقعه الإلكترونى كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودى؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفه استغلال الشعب الألمانى. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطانى الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن فى النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية " Germar Rudolf" الذى سلّم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير فى أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما يمنع الإساءة فى قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة فى الشارع الإسلامى تلقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامى كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التى تتمتع فى كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

فى ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامى على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التى تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هى من القضايا التى تعكس أزمة فى الحوار سواء فى لغته أو فى المسرح الذى أعد له. فمن المقطوع به ان الحملات التى تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا

تحت عنوان تحسين صورة الإسلام فى الخارج أصبحت وهماً، ولابد من التخطيط بشكل علمى للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هى الطريقة التى تسوى بها أزمة الرسوم، فهى التى سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمى عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تنطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه فى القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامى والغربى والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدسات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل فى إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية فى هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامى، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

(٣) الإدارة الأوروبية

لأزمة الرسوم وتداعياتها الخطيرة

من الواضح أن أوروبا كلها متضامنة مع الدانمارك وهى تدير الأزمة مع العالم الإسلامى، على أساس أن الصمود هو الذى يحسم القضية. فرغم المظاهرات الصاخبة والشعارات والمقاطعات للمنتجات والكتابات والاتصالات التى تعبر عن موقف العالم الإسلامى، والتى تضافرت مع الاحتجاجات الدبلوماسية، والتى أتخذت مختلف الأشكال من سحب للسفراء إلى إغلاق لمقار البعثات فى الدانمارك، إلا أن أوروبا أصرت حتى الآن على موقف واحد. فقد رفض رئيس وزراء الدانمارك تقديم أى اعتذار عن الرسوم، أى حق الصحفى فى التعبير، وإن كان يأسف لما أصاب مشاعر المسلمين، وهو نفسه موقف الصحيفة الدانماركية. فى نفس الوقت أعلن رئيس المفوضية الأوروبية تمسكه بحرية التعبير، وارتفعت أصوات أكثر حدة وتطرفاً من وزراء فى حكومات أوروبية يندون بالإسلام والعالم الإسلامى.

ارتكزت الإدارة الأوروبية للأزمة على عدد من الافتراضات: الأول، أن العالم الإسلامى ليس كتلة واحدة، وأن مظاهر التعبير عن الغضب فيه لست متساوية، وهو ما يسمح بالاتصال بمراكز هامة للتهدئة وإنهاء الأزمة. الافتراض الثانى، هو أن الاتصال بالحكومات هو أحد الطرق الهامة للسيطرة، وهو ما دعا سولانا المنسق الأعلى للسياسات الأوروبية إلى القيام بجولته فى المنطقة، ساعياً على الأقل إلى تحجيم رد الفعل الرسمى فى بعض الدول الإسلامية. وهذا الافتراض قائم على قراءة أوروبية للسلوك العربى، وهو أن الحكومات قادرة على تهدئة الشارع، وأن سلوكها يؤثر تأثيراً كبيراً على هذا الشارع الذى يستلهم هذه المواقف. الافتراض الثالث، أن ردود الفعل الشعبية عادة قصيرة الأمد، وسرعان ما تتبدد بمرور الزمن. بعبارة أخرى، فإن أوروبا التى تساندها الولايات المتحدة قد اختارت أن تفسر هذه

الأزمة من منظورها التقليدى، واتخذت قرارها بالصمود فى وجه مظاهر الأزمة، وهى واثقة أنها – أى أوروبا – هى دائماً المنتصرة فى هذا السياق.

فى تفسير أوروبا لهذه الأزمة، أن الشارع الإسلامى يغلى لأسباب عديدة، لا علاقة لها بالرسوم، وإنما تتعلق بنمط حياته ومعاناته مع الحكومات واحباطاته، خصوصاً فى العراق وفلسطين، وما تسببه السياسة الأمريكية من مضاعفات خطيرة على مسار حياته وعقيدته، فكانت الرسوم مناسبة للانفجار، وربما استعانت أوروبا بتفسيرات بعض المجتهدين من أبناء العالم الإسلامى الذين يدّعون الحكمة والروية، ويظنون أنهم واسطة بين الطرفين، وهم فى الحقيقة أكثر ميلاً لأوروبا، وأكثر اقتراباً من نظرتها للعالم الإسلامى. ولسوء الحظ، فإن الإعلام العربى والإسلامى يفسح لهؤلاء مساحات معتبرة للكتابة والحديث، وكأنهم رسل الرحمة والسكينة فى عالم إسلامى مضطرب، فأصبح بعضهم يعتبر نفسه من قيادات الرأى العام، فترتفع جائزته على مساعيه عند أوروبا والغرب عموماً. وقد لاحظ الغرب أن فريقاً من هؤلاء يدافع عن الرسوم، بل وينقلها فى صحفه، مثلما حدث فى الجزائر والأردن واليمن وماليزيا وأندونسيا، وقد تطول القائمة، وهو ما يسمح لأوروبا بافتراض أن الاحتجاج على الرسوم ليس موقفاً موحداً فى العالم الإسلامى، وأن الصمود الأوروبى يسمح أيضاً بانحسار الموجة، وتؤدى طول المدة إلى شروخ فى صرح المعارضة الإسلامية.

الأخطر من الافتراض والتفسير لما يحدث فى العالم الإسلامى أن أوروبا تبنى صمودها وإصرارها على حرية التعبير أياً كانت نتيجته. ورغم اعتراض الكثير من الساسة والعقلاء، وكذلك الفاتيكان وشرائح عديدة من الأوساط الدينية على اعتقاد – بالغت فيه كثيراً – مفاداه أن أوروبا تمر باختبار لجدية الديمقراطية فيها، وأن ما يحدث فى الشارع الإسلامى هو صورة من صور الهجمية والإرهاب ضد المصالح الأوروبية فى العالم الإسلامى، هدفه محاربة هذه الديمقراطية، وإرغام أوروبا على

التراجع، ولذلك قرر رئيس المفوضية الأوروبية أن أوروبا لن تعتذر عن حقها فى حماية الديمقراطية، مهما بلغت قوة رد الفعل الإسلامى. بل تؤكد الكتابات الأوروبية على أن أوروبا هى التى يجب أن تنقل العالم الإسلامى إلى مرحلة الحضارة والديمقراطية، وأنه إذا انكسرت موجة المعارضة الإسلامية فذلك يعنى انتصار الديمقراطية على الديماجوجية. وربما خلص بعضهم من ذلك إلى منطقية السعى الأمريكى لغرس الديمقراطية فى العالم الإسلامى، وإلى تخفيف حدة المشاعر الدينية المناهضة لمثل هذه الإصلاحات. والغريب أن بعض الكتابات الأوروبية تعلن فى تعليقها على هذه الأزمة على أن الإسلام غير قادر على التعايش مع الحضارة الديمقراطية الحديثة والحريات المرتبطة بها، وأن الإسلام لا يمكن أن يعتنق الحداثة، كما أن حرية التعبير تمثل تهديداً للأصوليين من جميع الأديان.

وقد وجد الإعلام الصهيونى فى هذه المعركة الهائلة بين الإسلام والغرب فرصته لصب النار على الزيت، خاصة وأن هذا الإعلام سعى طوال عقود لربط الإسلام بالإرهاب، فوجه البعض ألسنة اللهب نحو دحر الجهود الإسلامية لفك الارتباط المتعمد بين الإسلام والإرهاب. ولم يطق بعضهم أن يدين البعض موقف الدانمارك، فانبرى يهاجم هذا النقد فى الكتابات والأعمدة وبريد القراء.

يضاف إلى ما تقدم بصدد الإدارة الأوروبية للأزمة، ورداً على التهديد ضد من يتعرض للرموز الإسلامية، مثل فتوى الخمينى ضد سلمان رشدى، أجاز مجلس العموم البريطانى فى يوم ٢٠٠٦/٢/١٥ أحكاماً تجرم ما يسمى بتعظيم الإرهاب أو تمجيده أو تقريظه، مثل صور التهديد المختلفة. على الجانب الآخر، نشير إلى أن كل الدول الأوروبية تحمى الأديان بقوانين واضحة ضد كل صور الازدراء أو التحريض أو الإثارة، وقد رفعت الكنيسة دعوى فى فرنسا فى العام الماضى ضد رسوم مسيئة لأصحاب عيسى عليه السلام فى "العشاء الأخير" وكسبت القضية. وكانت النية تتجه فى نيويورك إلى عرض مسرحية على مسرح برودواى الشهير،

تمثل السيد المسيح فى صورة رجل شاذ جنسياً، ولكن رسائل الاحتجاج والتهديد بإحراق المسرح هى التى أوقفت عرض المسرحية.

فهل الطريق القضائى يهدئ الشارع الإسلامى، وهل يهدئه موقف رسمى إسلامى موحد؟ وكيف يمكن رسم خطوط إدارة الأزمة فى العالم الإسلامى المترامى الأطراف؟ وهل يكفى أن نحذر أوروبا والغرب من أن الزراية بالرموز الإسلامية يشجع على الأعمال الإرهابية، ويقدم المبرر للإرهاب الحقيقى بذريعة الدفاع عن هذه الرموز؟ وهل تجرؤ جهة مهما كانت قوتها أن تمنع ازدهار هذا الإرهاب؟ أم أن موقف أوروبا من التحصن حول حرية التعبير مقصود لإثارة الفتنة فى العالم الإسلامى، ولذا يجوز لنا أن نتساءل أهى فتنة فى العالم الإسلامى، أم بداية فصل جديد من الصراع بين الإسلام والغرب؟

(٤) الإساءة الى الإسلام

والثقوب السوداء في ثوب الغرب

تجتاح أوروبا حالة من السعار ضد محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقد نشرت الصحيفة الدنماركية Jyllands- posten في سبتمبر ٢٠٠٥ رسما كاريكاتوريا للرسول الكريم وطلبت من الكتاب والفنانين أن يقدموا رواية عنه ترافق الرسم في كتب الاطفال. وكانت الصحيفة قد نشرت ١٢ رسما هزلياً تصور الرسول الكريم في صورتشير إلى دلالات سلبية. وقد توالت الاحتجاجات الإسلامية والشعبية وبعض الرسمية، حيث قامت السعودية وسوريا بسحب سفرائهما من الدنمارك، كما أغلقت ليبيا سفارتها هناك. أما على المستوى الشعبى فقد أحتجت الجماهير الإسلامية خصوصاً في أندونيسيا وباكستان وفلسطين والقاهرة، وحيث هددت بعض الجماعات المسلحة في فلسطين رعايا الدنمارك والنرويج. أما الاتحاد الأوربى فقد أيد الدنمارك في الدفاع عن حرية التعبير. من ناحية أخرى أنضمت صحف أوربية أخرى في أيسلندا والمانيا وسويسرا وأسبانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا إلى الحملة. وقد قام رامى لكح رجل الأعمال القبطى الهارب بأموال البنوك إلى فرنسا ومالك صحيفة فرنسا المسائية France Soir بفصل رئيس التحرير، ولكن رئيس تحرير مجلة الموند دبلوماتيك Le Monde Diplomatique اتجه إلى دعوة العالم الإسلامى إلى فهم الثقافة الأوربية التى تعلى كثيراً من شأن حرية التعبير، والتركيز على قضايا أهم وعدم مواجهة الغرب بسبب هذه القضية. على الجانب الأخر، شن وزير خارجية بريطانيا جاك سترو هجوماً شديداً على الصحف التى أعادت نشر الصور، كما انتقدت الولايات المتحدة موقف الصحف الأوروبية في هذا الموضوع. وقد أضيف إلى الاحتجاج الشعبى والرسمى في العالم الإسلامى إعلان أمين عام المؤتمر الإسلامى بأن المشاورات تجرى لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال شهر فبراير لدراسة أزمة الصور. وقد ظهر كتاب

المقال فى الصحيفة الدنماركية لكى يعلن أسفه عما أصاب مشاعر المسلمين بسبب الرسوم، ولكنه تمسك بحق التعبير الذى لا يحظره القانون الدنماركى. كذلك دافعت الصحيفة الفرنسية المسائية عن قرار نشر الصور قائلة "تصور أن مجتمعاً أضاف إلى محظوراته تلك المحظورات الواردة فى مختلف الأديان، فماذا يبقى من حرية التفكير والحديث وحتى الحركة؟ ومضت الصحيفة تقول " نحن نعرف مجتمعات من هذا النوع ولكن فرنسا انضمت إلى القائمة (يشير إلى إعتذار الحكومة الفرنسية للمسلمين)".

وقد اعتذرت الصحيفة الدنماركية فى بيان أصدرته على موقعها، ولكن الاعتذار كان فى الواقع اعتذاراً عما تسببت فيه من إهانة للمسلمين ولم يكن الاعتذار عن النشر، ولذلك أصرت الحكومة الدنماركية على عدم الاعتذار للدول الإسلامية.

هكذا تقابل العالم الإسلامى مع الغرب فيما وصفه البعض بأنه صراع ثقافات أو حضارات، مما يلقى بظلال كئيبة على فرص الحوار بين الإسلام والغرب. فكيف يمكن التوفيق بين حق العالم الإسلامى فى الحفاظ على قدسية الرموز الإسلامية فى الإعلام الغربى وبين إصرار الغرب على صيانة حرية التعبير؟ وهل تجدى صور الاحتجاج المختلفة بما فى ذلك مقاطعة السلع الدنماركية فى تغيير موقف الغرب من الرموز الإسلامية؟.

فى الإجابة على هذا السؤال يشير البعض إلى أن قدسية الدين الإسلامى ليست أمراً مألوفاً فى الغرب الذى لا يحترم المقدسات الدينية بما فى ذلك خالق الكون، وهو ماعبرت عنه إحدى الصحف الألمانية التى قالت أنهم أحرار فى نقد الخالق نفسه. ولكن الصحف الأوربية جميعاً نفت أن تكون هناك حملة منسقة ضد الإسلام والمسلمين، وأن الحملة المنظمة تهدف إلى تأكيد حرية التعبير. وإذا كانت الصحيفة الدنماركية قد نشرت هذه الصور فى سبتمبر عام ٢٠٠٥، وأعادت نشرها مرة

أخرى فى أواخر يناير ٢٠٠٦ لأسباب غير معروفة، فإن انضمام الصحف الأوربية الأخرى إليها فى الوقت الذى تواجه فيه هذه الصحيفة الاحتجاج هو الذى استفز وزير خارجية بريطانيا والولايات المتحدة.

والحق أن أوروبا والغرب عموماً الذى يتمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان يصر على تطبيق هذه المفاهيم داخل أراضيه بشكل يختلف عن تطبيقها فى الدول الأخرى. وفى هذا الصدد نشير إلى عدد من الثقوب السوداء فى ثوب الحرية والديمقراطية فى الغرب.

الثقب الأول، هو الحديث المتحمس عن حقوق الإنسان فى الوقت الذى تُنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان، خاصة فى السجون العسكرية الأمريكية وتدنيس المصحف الشريف، وكل مظاهر احتقار الإسلام بشكل منظم للحط من معنويات المعتقلين، فيسلكون فى سبيل ذلك مسلكاً بربرياً فاحشاً. كذلك تورطت معظم الحكومات الأوروبية فى فضيحة السجون السرية الأمريكية، ومع ذلك لاتزال تنكر هذا التورط رغم نتائج التحقيقات التى أجراها البرلمان الأوروبى.

أما الثقب الثانى، فهو الإعلان عن نشر الديمقراطية فى العالم العربى، والإصرار على عقد الانتخابات فى فلسطين والإشادة بنتائجها، ومع ذلك بُذلت كل الضغوط ضد حماس، مرة لاستبعادها من المشاركة فى الانتخابات، ومرة أخرى لمنعها من الدعاية فى الانتخابات، بل وتهديد الشعب الفلسطينى بوقف المعونة عنه إذا اختار مرشح حماس، ومرة ثالثة بمنع هذه المعونة لمعاقبة الشعب الفلسطينى لأنه اختار حماس، أى أن الغرب قد أشاد بنزاهة الانتخابات الفلسطينية، ولكنه لايعترف بنتائجها.

الثقب الثالث، هو التمسك بحرية الفكر والتعبير والإبداع للإساءة إلى الإسلام والمسلمين وحدهم. وتعلم أوروبا جيداً أن قوانين معاداة السامية تقف لكل مثقف أو مفكر أو باحث فى الشئون اليهودية والصهيونية بالمرصاد. نشير فى هذا الصدد

إلى بعض ضحايا الحظر الفكرى وإعدام حرية التعبير، وفى مقدمتهم المفكر والفيلسوف الفرنسى المسلم روجيه جارودى الذى سجن وفرضت عليه غرامة مالية بسبب كتابه عن "الأوهام والخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، وغيره كثير من أساتذة الجامعات والباحثين الذين منعوا بحكم القانون مثل قانون جيسو فى فرنسا، من مجرد التفكير فى المحظورات الصهيونية مثل المحرقة وغيرها. ومعلوم أن الأمم المتحدة قد احتفلت عام ٢٠٠٥ بالذكرى الستين للمحرقة، حتى تواكب ذكرى إنشاء الأمم المتحدة، بحيث يتم الاحتفال سنوياً بذكرى المحرقة. وقد فتحت أوروبا ذراعيها لكل من يسئ إلى الإسلام والمسلمين. وعندما نشر سلمان رشدى، الكاتب البريطانى ذو الأصل الهندى، روايته "آيات شيطانية" فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى، تمسكت الحكومة البريطانية أمام الانتقادات الإسلامية بأن سلمان رشدى يمارس حرية التعبير فى وطنه. ولكن بريطانيا أصدرت تشريعاً يحظر الإساءة إلى الأديان، وهو الذى دفع وزير خارجية بريطانيا إلى انتقاد نشر هذه الرسوم. كان الإمام الخومينى فى إيران قد أصدر فتوى بإهدار دم سلمان رشدى، ولايزال مختبئاً عن الأنظار حتى اليوم. فهل التطوع بالإساءة إلى الرسول الكريم والمقدسات الإسلامية ممارسة لحرية التعبير، بينما نقد السياسات الإسرائيلية الإرهابية هو المقدس الوحيد فى الغرب؟ وأين يقع الخط الذى تلتقى عنده حرية التعبير فى الغرب مع مستوى الحضارة التى تؤكد على احترام الآخر وعلى دياناته ومقدساته؟.

إن التسوية السريعة لهذه القضية تؤدى إلى وقف التدهور فى العلاقات الإسلامية الغربية، كما أن توحيد المواقف الإسلامية يوقف التباين بين هذه المواقف، ويوحد المشاعر فى الشارع الإسلامى. وقد يكون من المفيد أن يُدعى الاتحاد الأوروبى إلى المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية الإسلامى، وأن يتم الحوار بين الطرفين، وأن يتم بيان المخاطر التى تترتب على مثل هذه الأحداث المؤسفة.